المبادئ الأساسية لبناء سوريا الجديدة

نتداعى اليوم كسوريين وسوريات في ظل التحديات الوجودية التي تهدد وطننا لتقديم رؤيتنا لبناء سوريا الجديدة، كدولة وفق نظام برلماني تقوم على أسس علمانية ديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمواطنة، خالية من الإرهاب والاستبداد، تُصان فيها حقوق جميع المواطنين دون تمييز، لذلك نعتمد هذه المبادئ كأسس وطنية لتأسيس الجمهورية السورية الثالثة التي تضمن لنا وللأجيال من بعدنا حياة حرة وكريمة.

1. الوحدة الوطنية أرضاً وشعباً:

الهوية الوطنية السورية الجامعة هي الأساس والمظلة التي توحد جميع السوريين من مختلف الانتماءات الثقافية والدينية والقومية ما يضمن السلم الأهلي والمجتمعي، بالاعتماد على مبدأ المواطنة المتساوية دون تمييز.

كما نؤكد على الحفاظ على سيادة سوريا واستقلالها ووحدة ترابها وفق القوانين الدولية، ومنع التدخلات الخارجية في شؤونها الداخلية، والدفاع عن مصالحها الوطنية وتعزيز الأمن الوطني.

2. حقوق الإنسان والحريات حق مقدس لا يمس به:

حرية الرأي والفكر حق أساسي لا يمكن المساس به، كما نؤمن بضمان حرية التجمع والتظاهر السلمي واحترام حماية التنوع الثقافي والفكري وفق العهود والمواثيق الدولية.

ونؤكد على المساواة الكاملة بين الجنسين، ونلتزم بتمكين المرأة في جميع مجالات العمل العام، ومكافحة جميع أشكال التمييز والعنف ضد المرأة، وتوفير الحماية اللازمة لها.

3. "العلمانية السياسية الديمقراطية" تضمن التداول السلمي للسلطة والسلم الأهلي:

نؤمن أنه لتحقيق الوحدة الوطنية والمساواة والمواطنة ولمنع التنافس على السلطة على أساس عرقي أو ديني، لابد من اعتماد **"العلمانية السياسية الديمقراطية"** كنظام أساسي للدولة وإداراتها، لضمان التبادل السلمي للسلطة ومشاركة جميع المواطنين في العملية السياسية على أسس وأهداف وطنية تنموية وحصر العمل

السياسي وإقامة الأحزاب وفق المصالح الاستراتيجية للشعب السوري فقط بعيداً عن أي انتماءات فئوية وتميزية تهدد السلم الأهلي.

كما تضمن **"العلمانية السياسية الديمقراطية"** حماية الأديان من التدخلات السياسية التي قد تؤدي إلى التمييز والقمع، وتمنع استغلالها لتحقيق مكاسب سياسية مما يُساعد في الحفاظ على نقائها وقيمها الروحية، وعمل المؤسسات الدينية العمل باستقلالية بعيدًا عن تأثير السياسة، ما يُعزز قدرتها على العمل بفعالية، وتعزيز التعددية والتسامح بين مختلف الأديان، مما يؤدي إلى مجتمع أكثر تنوعًا وتعاونًا وتماسكاً.

4. فصل واستقلالية السلطات:

نؤمن بأن فصل السلطات (تنفيذية - تشريعية - قضائية) هو مبدأ من مبادئ الحكم الديمقراطي الرشيد، لمنع تركيز السلطة في يد جهة واحدة لضمان عدم إساءة استخدامها وحماية حقوق الأفراد وضمان العدالة.

كما نلتزم بتأسيس نظام قضائي مستقل يضمن العدالة والمساواة أمام القانون لكل المواطنين، مع ضمان منع أي تسييس لعمله، وفق نظام تعيينات ومساءلة يضمن استقلالية القضاء عن السلطة التنفيذية، وكذلك يتيح للبرلمان تعيين بعض المناصب القضائية مثل رؤساء المحاكم وقضاة المحكمة العليا.

5. التعليم وبناء اليد العاملة الخبيرة:

إعادة سوريا لركب الدول المتطورة والمنتجة يتطلب نظام تعليمي يركز على تطوير خبرات تدعم الاقتصاد بشكل مباشر وتنافس في السوق العالمي، ويعزز البحث العلمي لمواكبة التطور التقني عالمياً.

كما نشدد على إنشاء برامج إعادة تأهيل علمي اجتماعي نفسي اقتصادي للطلاب المتضررين والمتأخرين عن التعليم بسبب تداعيات الحرب المدمرة للنهوض بالأجيال القادمة، استناداً إلى التجارب العالمية الناجحة.

6. العدالة الاجتماعية:

نلتزم بتأسيس اقتصاد يعتمد على العدالة الاجتماعية، والتنمية المستدامة، وتوزيع الثروة بشكل عادل، ومكافحة الفقر، والبطالة، والتهميش الاجتماعي، ودعم رواد الأعمال ووضع نظام عادل للأجور وفق المعايير العالمية.

كما نؤكد على مكافحة الفساد والمحسوبية بكل أشكالها، وتفعيل الشفافية والمساءلة في جميع مؤسسات الدولة، وتعزيز دور النقابات وإنشاء هيئات رقابية مستقلة وفعالة لمحاسبة المسؤولين عن الفساد.

7. السياسة الخارجية:

إن سوريا وبحكم موقعها الاستراتيجي وإرثها التاريخي يحتم عليها اتباع سياسة خارجية صديقة لدول العالم الحر، تقوم على الاحترام المتبادل، وحسن الجوار، والتعاون الدولي، بما يضمن تحقيق مصالحها لتكون شريكاً فعالاً في الحضارة الإنسانية، كما نلتزم بحل النزاعات بالطرق السلمية والدبلوماسية، وتعزيز السلام الإقليمي والدولي عبر الشراكة في المنظومة الأمنية المشتركة لمكافحة الإرهاب والجماعات المسلحة العابرة للحدود.

8. اللامركزية الإدارية:

نؤكد على اعتماد نظام اللامركزية الإدارية وفق الأسس العالمية الناجحة والذي يقوم على تمكين البلديات والمجالس المحلية المنتخبة من إدارة شؤونها بشكل فعال، لإدارة الموارد وتقديم الخدمات للمواطنين بشكل فعال.

نؤمن أن نظام اللامركزية الإدارية يعتبر خطوة مهمة نحو تحسين الخدمات العامة، وزيادة الشفافية والمساءلة، من خلال تمكين المجتمعات المحلية وتوزيع السلطات، وتوجيه الموارد والاستثمارات إلى المناطق الأقل نمواً، مما يسهم في تحقيق تنمية متوازنة على مستوى البلاد، فضلاً عن أن الإدارات المحلية يمكن أن تكون أكثر ابتكارًا في تنفيذ المشاريع التنموية التي تتناسب مع احتياجاتهم الفعلية.